Afro-Asian Journal of Scientific Research (AAJSR)
المجلة الأفروآسيوية للبحث العلمي
E-ISSN: 2959-6505
Volume 4, Issue 3, 2026
Page No: 38-54
Website: https://aajsr.com/index.php/aajsr/index
SJIFactor 2024: 5.028 ISI 2025: 0.915 معامل التأثير العربي (AIF) 2025: 0.76

The Role of Accounting Disclosure in Rationalizing Investment Decisions in Commercial Banks: A Field Study of Al-Wahda Bank and the Bank of Commerce and Development in Benghazi

Nabil Amjihid Saleh[1*], Saleh Ali Mustafa[2], Emad Abdullah Fadlallah[3]
[1,3]Department of Accounting, Faculty of Economics, University of Benghazi, Libya.
[2]Faculty of Economics, University of Benghazi, Libya.

دور الإفصاح المحاسبي في ترشيد القرارات الاستثمارية بالمصارف التجارية: دراسة ميدانية على مصرف الوحدة والتجارة والتنمية بمدينة بنغازي"

نبيل أمجيحيد صالح[1*]، صالح علي مصطفي[2]، عماد عبد الله فضل الله[3]
[1،3]قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي، ليبيا
[2]كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي، ليبيا

*Corresponding author: nabeel.salih@uob.edu.ly

Received: May 02, 2026	Accepted: July 16, 2026	Published: August 01, 2026

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

Abstract:

The purpose of the current study is to determine the role of accounting disclosure in rationalizing investment decisions in commercial banks in Benghazi. The sample was limited to the employees of the Accounting Department, Investment Projects Department, Risk Management Department, and Shareholder Management Department at Wahda Bank and Bank of Commerce and Development in Benghazi. In order to obtain data on the independent variable (accounting disclosure) and data on the dependent variable (investment decisions) “Miller model” was used, and (80) questionnaire forms were distributed. To achieve the aims of the study, the descriptive analytical approach was applied. It includes frequency tables and percentages, in addition to means and standard deviations. Inferential statistics was also used to test the study hypotheses using the Wilcoxon Signed Rank test and the Kruska Wallis Test to evaluate the significant differences between participants’ answers. Moreover, Spearman’s rank correlation coefficient was utilized to examine the relationship between accounting disclosure and rationalization of investment decisions in commercial banks in Benghazi. The data was analyzed using the statistical program (SPSS). The study finds out that Benghazi's commercial banks provide information obtained from financial statements to investors and assist them in rationalizing their decisions. The current study recommends that efforts should be made to raise investor awareness of the significance of the disclosed financial statements in rationalizing investment decisions.

Keywords: Accounting disclosure, financial statements, specific.

الملخص:
تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على دور الإفصاح المحاسبي في ترشيد القرارات الاستثمارية في المصارف التجارية في مدينة بنغازي ، ولتحقيق هدف الدراسة والإجابة على تساؤلاتها تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي، وتكون مجتمع الدراسة من موظفي قسم المحاسبة، وقسم المشاريع الاستثمارية، وقسم إدارة المخاطر، وقسم إدارة المساهمين في المصارف التجارية في مدينة بنغازي، واقتصرت عينة الدراسة على موظفي قسم المحاسبة، وقسم المشاريع الاستثمارية، وقسم إدارة المخاطر، وقسم إدارة المساهمين في مصرف الوحدة ومصرف التجارة والتنمية ، حيث تم توزيع عدد (80) استمارة استبانة؛ وذلك بهدف الحصول على البيانات عن المتغير المستقل (الإفصاح المحاسبي)، والبيانات عن المتغير التابع (القرارات الاستثمارية)، وتم تحليل البيانات بواسطة برنامج الرزم الإحصائية(SPSS) وقد تم استخدام الإحصاء الوصفي التحليلي ، وكذلك تم استخدام الإحصاء الاستنتاجي؛ وأيضا تم استخدام معامل الارتباط بيرسون لدراسة العلاقة بين الإفصاح المحاسبي وترشيد القرارات الاستثمارية في المصارف التجارية في مدينة بنغازي .وتوصلت هذه الدراسة إلى أن المصارف التجارية في مدينة بنغازي تفصح عن المعلومات الموجودة في القوائم المالية وتلبي حاجات المستثمرين في ترشيد قراراتهم، وأوصت هذه الدراسة بالعمل على زيادة وعي المستثمرين بأهمية القوائم المالية المفصح عنها عند ترشيد القرارات الاستثمارية.

الكلمات المفتاحية: الإفصاح المحاسبي، التقارير المالية، المصارف، التجارية، القرار الاستثماري.

المقدمة:

إن المحاسبة أداة لقياس وتوصيل المعلومات المالية التي تعكس أداء المشروعات وتبين مركزها المالي، وذلك من خلال القوائم والتقارير المالية التي يحتاج إليها الكثير من الجهات والأفراد لاستعمالها في قرارات الاستثمار والتمويل، فهذه المعلومات هي الأساس في إيجاد القرارات في جميع مستويات الاقتصاد القومي، فالمستثمر يحتاج إليها لاتخاذ قرار الاستثمار، والمصرف يحتاج إليها في قرار الإقراض، والدائن يحتاج إليها في منح الائتمان" (لائقة، 2007: 5).

وتعد المعلومات المفصح عنها في القوائم المالية المتعارف عليها من أهم الانماط المستخدمة في عملية اتخاذ القرارات في المؤسسة سواءً بالنسبة للجهات الداخلية أو الجهات الخارجية (رحمون، 2019)، فالإفصاح المحاسبي الذي ينص علي أهمية إظهار كافة المعلومات في التقارير المالية بطريقة مفهومة للقارئ دون غموض، ويعني ذلك أن تظهر الشركة كافة المعلومات التي تؤثر علي موقف مستخدمي القوائم المالية لاتخاذ قرار معين يتعلق بالشركة في صورة تتفق مع أوضاعها الحقيقية في ظل الظروف البيئية المحيطة بها، والتغيرات الاقتصادية والسياسية التي تؤثر بها (كرجي، 2017).وتأكيدا على أهمية الإفصاح عن المعلومات المحاسبية، فقد ورد في البيان الأساسي لنظرية المحاسبة الصادر عن المجمع الأمريكي للمحاسبين عام 1996 ما يلي " المعلومات المحاسبية من الوسائل الأساسية لتدنية حالة عدم التأكد لدى المستخدمين الخارجيين، إضافة إلى كونها وسائل أساسية للتقرير عن الممارسة" (Evanston 1996)، حيث تساهم في تطبيق بنود الإفصاح المحاسبي من حيث تحسين نوعية المعلومات المعروضة لمختلف فئات المستخدمين، وذلك من خلال عرض معلومات ملائمة وقابلة للفهم وذات موثوقية عالية، وحيث إنها تشارك في عمل المعلومات المحاسبية القابلة للمقارنة مع معلومات المنظمات الأخرى، وبين القوائم المالية للمنظمات نفسها لفترات زمنية متعددة (المطيري، 2010 نقلا عن زيود واخرون ،2006: 199).

ومما سبق يمكننا القول إن الإفصاح المحاسبي ازدادت أهميته في الفترة الأخيرة حتى بات له أهمية زائدة من قبل الجهات المعنية على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، ويرجع ذلك ليس فقط إلى محاولة توحيد النظم المالية والعالمية فقط، بل يرجع أيضا إلى التفسير أو التأثير في الأزمات المالية العالمية، وبالأخص الأزمة المالية العالمية التي عصفت بالعالم مؤخرا وألحقت الضرر بالكثير من الاقتصاديات العالمية العملاقة وفي مقدمتها اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا الامر دفع المختصين إلى دعوة الشركات لتبني مبدأ الإفصاح المحاسبي بشكل أكثر جدية وشفافية "(العكر، 2010: 2).

مشكلة الدراسة:

إن المستثمر عند اتخاذ أي قرار استثماري لابد من الحصول على بيانات ومعلومات من مصادرة متعددة ومن أهمها القوام المالية والتقارير المالية، ولكن نلاحظ أن هناك فارق شاسع في درجة الوعي بين المستثمرين في الأسواق المالية في البلدان المتقدمة والمستثمرين في البلدان النامية، ويرجع ذلك إلى المقادير الهائلة من المعلومات التي متوفرة لدي المستثمرين في البلدان المتقدمة، حيث تقوم الأسواق المالية بالإفصاح عن قوائمها وتقاريرها المالية بشكل مفصل، أما في البلدان النامية فتنعدم ذلك؛ بسبب احتياجهم الشديد للمعلومات المتاحة لدى المستخدمين وبالتالي عدم توفر درجة الوعي الاستثماري، وأيضا عدم وجود معايير الإفصاح المحاسبي، وإن كانت موجودة فإنها لا تعمل بالفاعلية والكفاءة المطلوبة". (علي أبو، 2022 :196).

كما أصبحت الحاجة للمعلومات المحاسبية لأجل مستخدمي القوائم المالية للمنشآت التجارية تتزايد يوما بعد يوم، وهذه نتيجة للحاجة المتزايدة تنبع من أهمية مدى كفاية المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الاستثمارية، بالإضافة

إلى قرارات أخرى غير استثمارية، تتبنى عليها استمرارية المنشآت؛ لذا كان لابد من معرفة ما هي مدى كفاية الإفصاح المالي وشموليته في المصارف التجارية (الأمير وآخرون،2017: 2).

ويوجد العديد من المشاكل المحاسبية في المصارف التجارية مازالت بحاجة إلى الدراسة والبحث، ومن أهمها الإفصاح المحاسبي عن القرارات الاستثمارية التي تواجه المصارف التجارية في مدينة بنغازي؛ وذلك لحساسيتها وخطورتها على مجمل النشاط الاقتصادي، وكذلك الأثر الكبير للإفصاح المحاسبي ليس على مستوى المحلي فقط، بل على مستوى الاقتصاد العالمي لما له من أهمية قصوى في بيان وإيضاح حقيقة المصارف وأدائها، وبالنظر لواقع الإفصاح المحاسبي على المستوى المحلي في المصارف التجارية الليبية، فقد توصلت دراسة المهدوي (2000) إلى عدم توافر الإفصاح ووسائل الإفصاح الذي تقوم به المصارف التجارية الليبية، وكذلك إلى أن هناك نقصا وضعفا في مستوى الإفصاح المحاسبي وتأخير البيانات وبالنظر لواقع الإفصاح المحاسبي على المستوى الدولي فقد توصلت (رحمون، 2019) إلى أنه كلما زاد الوضوح في الإفصاح المحاسبي، كلما زاد التأثير في اتخاذ قرار استثماري رشيد، وإن استخدام المعلومات الموجودة في التقارير المالية في اتخاذ القرارات الاستثمارية تحقق شفافيتها وتوضيحها الصادق عن وضع المؤسسات. وكما توصلت دراسة الأمير وآخرون (2017) إلى أن الاهتمام بالإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية تساعد على ترشيد قرارات الاستثمار." ونلاحظ أن العالم شهد تطورا على جميع المؤسسات؛ لذلك فإن الأخيرة تواجه العديد من المشاكل والتحديات التي تجعلها دائما في صراع مستمر ودائم مع محيطه، ولكي تتغلب على هذه المشاكل لابد من وجود درجة عالية من الإفصاح المحاسبي، وتوفير معلومات دقيقة وواضحة تفيد متخذي القرارات بشكل كبير وخاصة القرارات الاستثمارية، والمعلومات الدقيقة الركيزة التي تبنى عليها القوائم المالية؛ لتعطى صورة واضحة عن وضعية المؤسسات واستخدام هذه المعلومات بشكل رشيد في اتخاذ القرارات الاستثمارية. (شعاب وجدة، 2019 ص ب)

وبناءً على ما سبق يمكن تلخيص مشكلة الدراسة في السؤال الآتي:

- ما هو دور الإفصاح المحاسبي في ترشيد القرارات الاستثمارية بالمصارف التجارية بمدينة بنغازي؟

ويتفرع عنة التساؤلات الفرعية التالية:

1. ما درجة الإفصاح المحاسبي في المصارف التجارية بمدينة بنغازي؟
2. ما مستوى ترشيد القرارات الاستثمارية في المصارف التجارية في المصارف التجارية بمدينة بنغازي؟

هدف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيس من هذه الدراسة في التعرف على دور الإفصاح المحاسبي في ترشيد القرارات الاستثمارية في المصارف التجارية بمدينة بنغازي، **من خلال:**

1. التعرف على مفهوم الإفصاح المحاسبي وأنواعه.
2. التعرف على مستوى الإفصاح المحاسبي في المصارف التجارية بمدينة بنغازي
3. التعرف على مستوى القرارات الاستثمارية في المصارف التجارية بمدينة بنغازي

فرضيات الدراسة: اعتمد الباحثون في إجابتهم عن مشكلة الدراسة وأهدافها **على الفرضيات الآتية:**

الفرضية الرئيسية:

- **H0**: يوجد دور للإفصاح المحاسبي في ترشيد القرارات الاستثمارية في المصارف التجارية في مدينة بنغازي.

وتتفرع منها الفرضيات الفرعية التالية:

- **H01**: توجد علاقة بين كفاية المعلومات المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية المعدة وفقا للنظام المحاسبي وترشيد القرارات الاستثمارية.
- **H02:** توجد علاقة بين الإفصاح المحاسبي المالي في قائمة المركز المالي وترشيد القرارات الاستثمارية.
- **H03**: توجد علاقة بين الإفصاح المحاسبي المالي في قائمة الدخل وترشيد القرارات الاستثمارية.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من أهمية المصارف ودورها بشكل عام في الاقتصاد، وأيضا في الإفصاح المحاسبي بشكل خاص، وتأتي هذه الدراسة كمحاولة في تقييم بعض الإجابات عن مشكلة من مشاكل المحاسبة وتتمثل في (دور الإفصاح المحاسبي في ترشيد القرارات الاستثمارية في المصارف التجارية)، في الدول النامية مثل ليبيا، حيث مازال الموضوع من ناحية القرارات الاستثمارية في بداياته، والأبحاث لازالت قليلة مما يطلب مزيدا من الدراسات السابقة في هذا الموضوع، وعليه تأتي هذه الدراسة في سياق المحاولات الهادفة إلى تسليط الضوء على هذا الموضوع.

حدود الدراسة:

1. **الحدود الموضوعية:** تم الاعتماد في هذه الدراسة على الاطلاع على ما كتب في الأدبيات والدراسات السابقة عن الإفصاح المحاسبي ودوره في اتخاذ القرارات الاستثمارية.
2. **الحدود المكانية:** تتمثل الحدود المكانية لهذه الدراسة على إدارة المحاسبة، وإدارة المشاريع الاستراتيجية وإدارة المخاطر وإدارة المساهمين، وإدارة الائتمان في مصرف الوحدة ومصرف التجارة والتنمية بمدينة بنغازي، وتم دراسة قائمة الدخل والمركز المالي فقط، لأن الشركات المستثمر فيها لا تفصح عن باقي القوائم المالية.
3. **الحدود الزمانية:** الفترة الزمنية لهذه الدراسة (2026)

مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من موظفين إدارة المحاسبة وإدارة المشاريع الاستراتيجية وإدارة الائتمان وإدارة المساهمين وإدارة المخاطر في مصرف الوحدة ومصرف التجارة والتنمية في مدينة بنغازي، وعددهم (140) موظف وموظفه، وبسبب عدم إمكانية الباحثون من المسح الشامل أخذت عينة عشوائية عددها (103) موظف وموظفة في إدارة المحاسبة، وإدارة المشاريع الاستراتيجية، وإدارة الائتمان، وإدارة المساهمين، وإدارة المخاطر في مصرف الوحدة ومصرف التجارة والتنمية في مدينة بنغازي، وتم الاعتماد في اختيار العينة على أسلوب العينة العشوائية وفقا لجدول مورجان مرفق رقم (1).

منهجية الدراسة:

تناولت هذه الدراسة الإفصاح المحاسبي وفقا لمدخل القرارات الاستثمارية في المصارف التجارية الليبية وذلك من خلال التعرف على القرارات الاستثمارية، ومعرفة كيفية إدارتها، بالإضافة إلى تعريف الإفصاح المحاسبي وفقا للقرارات الاستثمارية، ومتطلبات مراحل تطبيق هذا المدخل، ومن أجل دراسة إشكالية موضوع بحثنا، والإجابة على الأسئلة المطروحة سيتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي؛ باعتباره الأنسب لمثل هذا النوع من الدراسات بشكل عام والأكثر ملاءمة لطبيعة بحثنا بشكل خاص.

وأيضا اعتبار الدراسة تندمج في إطار الدراسات الاجتماعية والاقتصادية فالأفضل هو الاعتماد على المنهج الاستقرائي الاستنباطي؛ لمعرفة المفاهيم الأساسية للإفصاح المحاسبي والقرارات الاستثمارية.

مصادر جمع البيانات: اعتمدت الدراسة للحصول على المعلومات عبر الاتي:

1. **المصادر الأولية**: الاستبانة.
2. **المصادر الثانوية**: الدراسات السابقة، والمجلات العلمية، والأبحاث.

الإطار النظري (الدراسات السابقة ومفاهيم ومصطلحات):

تناول الجانب الأكاديمي مفهوم الإفصاح المحاسبي، واهتمت أدبيات كثيرة بدراسة هذا المفهوم في عدة جوانب سواء من الجوانب المحاسبية أو الاقتصادية أو غيرها، وتناولته العديد من المؤتمرات ورسائل الماجستير وأطروحات الدكتوراه، واستهمت بعديد من النتائج والتوصيات حول هذا الموضوع، **ومن هذه الدراسات ما يلي:**

- **دراسة (العكر، 2010)**، التى هدفت إلى بيان التزام المصارف الأردنية بمبدأ الإفصاح المحاسبي وفقا لمعايير الإبلاغ المالي الدولي رقم (30) و(32) و(39)، وكذلك بيان مدي استقرار المالي للبنوك التجارية الأردنية بتطبيقها للإفصاح المحاسبي اللازم، وتوصلت الدراسة إلى أن المصارف الأردنية تلتزم بمبدأ الإفصاح المحاسبي وفقا لمعايير الإبلاغ المالي للدولة والمعايير المحاسبية، وأن ذلك الإلزام يساهم في الاستقرار المالي في القطاع بالمصرفي وأوصت الدراسة بضرورة الاستمرار في دعم القطاع المصرفي بالأردن بالكوادر المؤهلة التي تثبت الجدارة في العمل والقدرة على تخطي الأزمات وكذلك العمل على إجراء دراسات مقارنة في وضع المصارف بالعالم وبالعالم العربي مع المصارف الأردنية.
- وكما قاما **(المطيري، 2010)** بدراسة "الأهمية النسبية للإفصاح المحاسبي في اتخاذ قرارات الإقراض" وتوصل من خلالها إلى أن هناك اختلاف في وجهة نظر الأفراد العاملين في أقسام الائتمان والقروض على كفاية المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية في اتخاذ قرارات الإقراض، وكذلك على أهمية مصادر المعلومات الأخرى في اتخاذ قرارات الإقراض في المصارف التجارية الكويتية، وأوصت الدراسة على قائمة الدخل في الحصول على المعلومات لاتخاذ قرارات الإقراض، وقائمة المركز المالي في تحديد قدرة الشركة على السداد.
- وفي نفس الموضوع اجري **(إدريس 2015)** دراسة بعنوان"تقييم التزام المصارف الإسلامية العاملة في سورية بمتطلبات العرض والإفصاح في قوائمها المالية وفقا لمعيار المحاسبة الإسلامي رقم (1)"، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن مصرف الدراسة التزم بإعداد قوائمه المالية والإفصاح عنها وفقا لمتطلبات العرض والإفصاح الواردة في معيار المحاسبة المالية رقم (1)، واوصت بضرورة التزام مصرف الدراسة بجميع متطلبات الإفصاح الواردة ضمن معيار المحاسبة الإسلامي رقم (1) وذلك حتى يصل المصرف الي نسبة الالتزام التام في قوائمه المالية وكذلك الإيضاحات المتممة لهذه القوائم، وذلك من اجل تلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية.
- وفي السياق ذاته **قدمت (زوينة، 2015)** دراسة تهدف الى التعرف على أهم الجوانب الأساسية المتعلقة بالإفصاح المحاسبي وكذلك التطرق لمتطلبات الإفصاح في البنوك التجارية وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم (30)، وتوصلت الى ان الإفصاح عن البيانات المالية للمصارف حتى الآن لم يحظى باهتمام بما يستحق، وقد كان هذا النقص في الاهتمام نظرا لمستخدمي البيانات المالية نفسها لا تولي اهتماما كافيا لذلك، أو بسبب إدارة المصارف لا تجري حرصها علي ممارسة مزيد من الإفصاح ضمن بياناتها المالية في الجزائر ومن الاهم التوصياتها، انه لابد للمصارف ان تخضع لمتطلبات المعيار المحاسبي رقم (30) بشأن الإفصاح في البيانات المالية في هذه الدراسة الاستطلاعية.
- **وبدراسة (الجعبري، 2015)** بعنوان "دور الإفصاح المحاسبي في اتخاذ القرار الاستثماري". والتى توصل من خلالها إلى أنه توجد علاقة بين الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية واتخاذ القرار الاستثماري، حيث كانت قائمة

الدخل هي أكثر القوائم التي يستفيد منها المستثمر ثم تليها قائمة التدفقات النقدية ومن ثم قائمة حقوق الملكية، وبعد ذلك قائمة المركز المالي، وأقل قائمة يستفيد منها المستثمر هي قائمة السياسات المحاسبية والإيضاحات التفسيرية، وأوصت هذه الدراسة بضرورة تحديد نماذج محددة لتقييم وتحصيل المعلومات الواردة في القوائم المالية؛ للمساعدة في اتخاذ القرار الاستثماري، وضرورة توعية المستثمرين بأهمية قائمة السياسات المحاسبية والإيضاحات التفسيرية الأخرى.

- **وفي دراسة (محمود ودباش، 2017)** "أثر عدالة الإفصاح المحاسبي في ترشيد القرارات الاستثمارية". وتوصلت الدراسة إلى وجود دور إيجابي متوسط بين عدالة الإفصاح المحاسبي وترشيد القرارات الاستثمارية، وأوصت هذه الدراسة بضرورة توفير المعلومات الدقيقة حول البدائل المتاحة للقرار الاستثماري؛ لتحقيق جودة أكبر للقرار الاستثماري وإيصال المعلومات المحاسبية في الوقت المناسب، وهذا سيزيد من اتخاذ القرار المناسب.
- وفي دراسة قام **بها(الأمير وآخرون، 2017)** بعنوان "دور الإفصاح المحاسبي في ترشيد قرارات الاستثمار في المصارف التجارية"، التى هدفت الدراسة إلى معرفة مدى التزام الشركات التجارية بالإفصاح المحاسبي في القوائم المالية، والتعرف على كيفية استخدام الإفصاح للمستفيد والمستثمر، وتوصلت الدراسة إلى أن ضرورة الاهتمام بالإفصاح المحاسبي عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية تساعد على ترشيد قرارات الاستثمار، وكذلك تطبيق الإفصاح عن المعلومات المالية تساعد على تلبية حاجات المستثمر بصورة واضحة وملائمة، وأوصت الدراسة ضرورة تطبيق مبدأ الإفصاح في النظام المحاسبي؛ لأنه يوفر كفاءة عالية لمستخدمي القوائم المالية وكذلك ضرورة توفير نظام محاسبي جيد للمعلومات الكافية يحق ثقه المستخدمين في القوائم المالية.
- **وقدم (رحمون، 2019)** دراسة بعنوان "أثر الإفصاح المحاسبي على جودة القرارات الاستثمارية" وتوصل من خلالها الى أهم النتائج التى تنص على أنه لا يوجد علاقة ارتباط بين الإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية ذات الجودة واتخاذ القرارات الاستثمارية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية. وأوصت بإلتزام الشركات بنشر قوائمها بصفة منتظمة وصادقة تعبر عن المركز المالي الحقيقي لها، وعدم التلاعب بالأرقام للرفع من درجة الإفصاح لاتخاذ مختلف القرارات.
- **وفي حين دراسة على أبو (2022)** الى أن الإفصاح المحاسبي للشركات في السوق المالية السعودية قياس وتسهم في تلبية احتياجات مستخدمي المعلومات إضافة إلى اعتماد المستخدمين في السوق المالية السعودية على البيانات المنشورة بالتقارير المالية بصورة أساسية في اتخاذ القرارات، وقد اوصت بضرورة نشر المعلومات والبيانات المحاسبية علي فترات دورية صغيرة (شهرية، وربع سنوية، ونصف سنوية) حتى تصبح القرارات الاستثمارية أكثر رشدا.

وما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في أن: على الرغم من تعدد الدراسات السابقة المحلية التي كتبت في موضوع (الإفصاح المحاسبي) التي تناولت معظمها الإفصاح المحاسبي وفقا لمتطلبات العرض والإفصاح في المعايير الدولية المحاسبية، ولكنها أهملت الجانب الذي يهتم بدراسة ما يحتاج إليه أصحاب المصالح (المستثمرين) من معلومات أخرى قد تكون مفيدة لهم من وجهة نظرهم في اتخاذ القرارات الاستثمارية لذا هذه الدراسة تناولت الإفصاح المحاسبي من ناحية (القرارات الاستثمارية) بالنسبة للمصارف التجارية في البيئة المحلية، وهذا ما يميز الدراسة عن بقية الدراسات السابقة.

مفاهيم ومصطلحات:

- **مفهوم الإفصاح المحاسبي:** " إن مفهوم الإفصاح المحاسبي هو الوسيلة والأداة الفعالة لإتاحة الأعمال للمستخدمين في دعم قراراتهم لاسيما في مجال الاستثمار والتمويل " (أبوحمام، 2023: نقلا عن الملحم ،2003: 8)
- **يعرف الإفصاح المحاسبي في اللغة**: على أنه "الكشف أو التباين أو الإفشاء" (رحمون ،2019 نقلا عن أبو نصار والذنيبات 2005)

- أما في الاصطلاح فهناك العديد من الكتاب الذين تطرقوا إلى تعريف الإفصاح المحاسبي، ونجد من بينهم: **فقد عرفه بن حمادي (2017: ص9)** على أنه "شمول التقارير المالية على جميع المعلومات اللازمة لإعطاء مستخدم هذه التقارير صورة واضحة وصحيحة عن الوحدة المحاسبية.
- **وعرفه الجميلي (2016: ص 15)** بأنه "الكشف عن كافة المعلومات الجوهرية المتعلقة بنشاط الشركة والتي تساعد مستخدمي القوائم المالية على تغيير الوضع المالي للشركة، وكذلك إمدادهم بالمعلومات التفصيلية التي تمكنهم من إجراء التنبؤات وتقييم الأداء".
- **أيضا عرفه رحمون (2019: ص120)** بأنه "عملية عرض المعلومات المطلوبة عن الوحدات الاقتصادية للجوانب التي لها مصالح مالية أو مستقبلية بتلك الجوانب الاقتصادية، بمعني أخر أن تعرض المعلومات بالبيانات والتقارير المالية بطريقة واضحة وسهلة على للقارئ دون غموض".

أسباب ظهور الإفصاح المحاسبي:

ظهر الإفصاح المحاسبي في بداية الستينات وبشكل غير إلزامي، وثم بعد ذلك ظهرت إلزاميته في التقارير المالية نتيجة لأهميته في حماية حقوق الملاك نتيجة لعدة أسباب **(بوسبع وبورحلة، 202 :3):**

1. ظهور نظرية كفاءة السوق الرئيسية الموجهة للإفصاح المحاسبي، والمعلومات التي ترد وتنعكس بصورة كاملة على الأسواق.
2. المعلومات المفاجئة، حيث أنها تكون مقبولة أو غير مقبولة وبالتالي التقلبات في أسعار السوق الكفء قد تكون موجبة أو سالبة.
3. استجابة سوق الأوراق المالية بسرعة وبدقة المعلومات المتاحة نتيجة وجود عدد من المستثمرين على وعي كامل بدلالة التقارير المالية.
4. حاجة مستخدمي القوائم المالية للإفصاح المحاسبي عن المعالم السياسية المحاسبية المتبعة وإلى التغيير الذي قد يحدث فيها".
5. عدم وجود الثقة في المنشآت وفي القوائم المالية، الأمر الذي سيؤدي إلى قبول تخفيض المعدل الذي يطلبونه على استثماراتهم.
6. التنافس حول مصادر التمويل الذي يشكل ضغطا على كافة المؤسسة لاتباع سياسة محاسبية مما يفسر تسيير مشاكل تعاني منها، ويهدد بفشلها لانعدام الإفصاح المحاسبي.

أهمية الإفصاح المحاسبي:

تكمن أهمية الإفصاح المحاسبي في توفير المعلومات اللازمة لمساعدة مستخدمي القوائم المالية على اتخاذ القرار المناسب، **ويمكن توضيح الأهمية في النقاط التالية (غريبي، 2019: ص5):**

1. تقديم المعلومات التي تتعلق بالموارد الاقتصادية للمؤسسة والتزاماتها، والتغيرات التي تطرأ على هذه الموارد والالتزامات.
2. توفير المعلومات التي تفيد المستثمرين الحاليين والمرتقبين والدائنين الحاليين والمرتقبين وغيرهم من مستخدمي المعلومات لترشيد القرارات الاستثمارية وغيرها من القرارات الاقتصادية.
3. توفير المعلومات التي تفيد المستثمرين الحاليين والمرتقبين والدائنين الحاليين والمرتقبين حول التدفقات النقدية وذلك من حيث تقدير حجم وتوقيت التدفقات النقدية المتوقعة.
4. يمكن من إظهار القيمة الاقتصادية الحقيقية لبعض الموارد الهامة التي يرتكز عليها مستقبل الوحدة واستمرارها في صورة قوائم وتقارير.
5. يمكن من إظهار مدى مساهمة الوحدة المحاسبية، فيتحمل مسؤوليتها الاجتماعية في صورة قوائم وتقارير لا يعتمد فيها على إمكانية القياس النقدي.

أنواع الإفصاح المحاسبي:

يعتبر الإفصاح من أهم الموضوعات في الوسط المهني سواء بين المحاسبين أنفسهم أو بينهم وبين إدارة الوحدة ومراجعي الحسابات من جهة، وبين مستخدمي القوائم المالية من جهة أخرى، ونادراً ما ترد كلمة الإفصاح بشكل مستقل، بل غالباً ما ترد مرتبطة بألفاظ أخرى**"(**لايقة،2007 ص55)، **ويمكن القول إن أنواع الإفصاح هي:**

1. **الإفصاح الكامل أو الشامل**: يدل على مدى شمولية التقارير وجسامة تغطيتها لأي معلومات ذات أثر محسوس على القارئ، ويأتي التركيز على ضرورة الإفصاح الكامل من أهمية القوائم المالية كمصدر أساسي يعتمد عليه في اتخاذ القرارات، ولا يقتصر الإفصاح على الحقائق حتى نهاية الفترة المحاسبة، بل يمتد إلى بعض الوقائع التالية لتاريخ إصدار القوائم المالية التي تؤثر بشكل جوهري على مستخدمي تلك القوائم. (سمير 2014 ص25، نقلا عن مخلوف 2009 ص6)
2. **الإفصاح العادل**: يهدف إلى الرعاية المتوازنة لاحتياجات جميع الأطراف المالية، إذ يتوجب إخراج القوائم المالية والتقارير بالشكل الذي يقدم أو يفضل مصلحة فئة معينة على مصلحة الفئات الأخرى" (سمير 2014ص 25، نقلا عن الجعبري ص5).
3. **الإفصاح الكافي**: يشمل تحديد الحد الأدنى الواجب توفيره من معلومات المحاسبة في القوائم المالية، ويمكن ملاحظة أن مفهوم الحد الأدنى غير محدد بشكل أكثر دقة، إذ يختلف حسب الاحتياجات والمصالح بالدرجة الأولى كونه يؤثر تأثيرا مباشرا في اتخاذ القرار، بالإضافة على أنه يتأثر بخبرة الشخص المستفيد. (صقور 2014، ص55)
4. **الإفصاح الملائم**: هو الإفصاح الذي يراعي حاجة مستخدمي البيانات وظروف المؤسسة وطبيعة نشاطها، إذ أنه ليس من المهم فقط الإفصاح عن المعلومات المالية، بل الأهم أن تكون ذات قيمة ومنفعة بالنسبة لقرارات المستثمرين والدائنين وتتناسب مع نشاط المؤسسة وظروفها الداخلية. (صقور، 2014 ص56 نقلا عن قطيم واخرون 2007 ص181)
5. **الإفصاح الوقائي أو التقليدي**: هو عرض المعلومات الكافية لجعل القوائم واضحة وغير مضللة للمستفيدين من هذه المعلومات، وبالأخص المستثمر العادي محدود القدرة في استخدام هذه المعلومات. (سمير 2014ص25، نقلا عن الكامل 2011ص13)
6. **الإفصاح التثقيفي (الإعلامي)**: يتسم هذا الإفصاح عموما باتجاه متزايد نحو التوسع في الإفصاح والتعدد في مجالاته ليس فقط الاهتمام بالمعلومة المناسبة، بل يشمل أيضا معلومات غير مالية كمية ووصفية مثل: معلومات كمية عن الطاقة الإنتاجية للوحدة المحاسبية (سمير، 2014 ص 25 نقلا عن الكامل 2011 ص13).

7. **الإفصاح الطوعي:** يتوفر لدى المديرين معلومات عن الأداء الحالي والمستقبلي لشركاتهم أكثر من غيرهم من الخارج، وقد أفادت عدة دراسات أن لدى هؤلاء المديرين الحافز للإفصاح الطوعي عن هذه المعلومات، ومن هذه الحوافز انخفاض تكلفة معاملات تبادل الأوراق المالية للشركة، وزيادة اهتمام المحللين الماليين والمستثمرين. (صقور، 2014 ص55 نقلا عن تشوي واخرون 2004ص189)
8. **الإفصاح الأمين:** هو الإفصاح الذي يعكس صورة الأوضاع الحقيقية داخل وخارج المشروع، وكذلك الاحتياطيات التي اتخذتها الشركات، أو طبقت بعضها لمواجهة أي معلومات أخرى تفيد في نقل واقع المشروعات والتأثير السلبي، وكذلك دورها بصدق ودون تحيز، وهذا الإفصاح ضروري لا غنى عنه؛ لمراقبة تطبيق المشروعات للشريعة والقانون على حد سواء، وهو ما يحقق الإفصاح الأمين المقترح تطبيقه سواء كان الإفصاح شاملا أو جزئيا، ملحقا بالقوائم المالية أو مدرجا على وجه الاستقلال في قوائم أخري، وتكون لغته سهلة مفهومة للعامة وللخاصة ؛ ليساعد بأمانة على فهم المحتوى الواجب الإفصاح عنه. (صقور، 2014ص55 نقلا عن مخلوف 2009 ص6).
9. **الإفصاح الاختياري:** يمثل الإفصاح الاختياري خيارات حرة من قبل إدارة الشركة لتوفير معلومات محاسبية ومعلومات أخرى في التقارير المالية السنوية للشركة تبدو ملائمة لاحتياجات القرار للمستخدمين، إذ تقرر الإدارة أي احتياجات للمعلومات ليجري الإفصاح عنها وأيضا تحديد ملاءمة المعلومات للطرف الذي سوف يستخدمها في اتخاذ القرارات. (مارق ،2009، نقلا عن دحدوح وحمادة ،2014 ص 12).

أساليب الإفصاح المحاسبي:

حتى لا تكون عملية الإفصاح غير منظمة وعشوائية هناك مجموعة من الأساليب العامة للإفصاح، والتي تتمتع بدرجة عالية من القبول والاتفاق بين أوساط المحاسبين والمستخدمين للقوائم المالية **منها:** (رشدة وسعيدة، 2018 ص 104، نقلا عن أبوزيد 2005 ص584)

1. **إعداد القوائم المالية وترتيب بنودها:** إن جزء مهما من الإفصاح المحاسبي يتمثل في عرض القوائم المالية، وترتيب مكوناتها وفق القواعد والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها؛ لتسهيل عملية قراءتها وفهمها، وإمكانية مقارنتها من طرف المستخدمين واستخلاص المعلومات.
2. **الملاحظات الهامشية:** يتم استخدام الملاحظات الهامشية لتوضيح أو تفسير أو إضافة معلومات أقل أهمية والمتعلقة بعناصر القوائم المالية، والتي يمكن أن تحوي على معلومات كمية أو وصفية كالإفصاح عن الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية، أو الطرق والمبادئ المحاسبية المتبعة، بالإضافة إلى الإفصاح عن الالتزامات المحتملة.
3. **الملاحق:** وتشمل على القوائم الإضافية ترفق مع القوائم الأصلية، ويتم من خلالها تفاصيل عن بعض البنود الواردة بالقوائم المالية والتي لا تستوعبها الملاحظات الهامشية، مثال على ذلك الأصول الثابتة، وطرق الاهلاك، وقائمة المركز المالي على أساس التغير في المستوى العام للأسعار، وقائمة المدينين، ومخصص الديون المشكوك فيها، وقائمة المخزون السلعي.
4. **المعلومات الموجودة من خلال الأقواس:** تستخدم الأقواس في القوائم المالية لتوضيح بعض الأرقام الظاهرة بالقوائم المالية، والتي يصعب فهم طرق احتسابها أو سبب ظهورها من قبل المستخدمين غير الملمين بالمحاسبة، مثل بيان المبدأ المستخدم في تقييم مخزون نهاية الفترة.
5. **تقرير المراجع:** يعتبر من ضمن وسائل الإفصاح المستخدمة والمتفق عليها تقرير المراجع الخارجي، وتقرير مجلس إدارة المؤسسة، حيث يتم من خلال تقرير المراجع إعطاء رأي فني محايد عن موضوعية وسلامة الأرقام الظاهرة بالقوائم المالية، وذلك بغرض تعزيز ثقة المستخدمين في المعلومات المنشورة، في حين يقوم مجلس الإدارة بالإفصاح عن الأداء الحالي للمؤسسة وعن الخطط المستهدفة.

مفهوم الاستثمار:

إن الاستثمار يأخذ أصوله من علم الاقتصاد وله اقتران متماسك مع مجموعة المفاهيم الاقتصادية بتعدد مجالاته أو طبيعة النشاط الاقتصادي" (رحمون، 2019 ص26). والمفهوم **الاقتصادي للاستثمار** "يرتبط الاستثمار في علم الاقتصاد بمجموعة من المفاهيم كالدخل والاستهلاك والادخار، فتغير فوائض الدخول النقدية لدى الفرد أو المؤسسات أو الحكومات بمثابة مصدر أساسي للاستثمار، ولذلك يعد من يدخر مالا يزيد عن حاجاته الاستهلاكية يعتبر مستثمر (الأمير وآخرون، 2017 ص28). **أما المفهوم المالي للاستثمار** "يعني تداول الأدوات الائتمانية وفي مقدمتها الأسهم والسندات التي لا يترتب على الاستثمار فيها إضافة جديدة عينية إلى إجمالي الاستثمار العيني، بل إن شراء هذه الأسهم والسندات يمكن أن يسهم في تمويل الأنشطة الاستثمارية العينية المختلفة ".(معافي، 2015 ص75) **أما المفهوم المحاسبي للاستثمار** "يتمثل في مجموعة الأصول الثابتة والقيم الدائمة وغير المادية التي تنشئها أو تحصل عليها المؤسسة من أجل استعمالها كوسيلة دائمة للاستغلال، ونقصد بها الأموال التي تبقى على حالتها في المؤسسة خلال عدة دورات" (تطاوي وآخرون،2015ص7).

خصائص القرارات الاستثمارية:

تتميز قرارات الاستثمار بالعديد من الخصائص والسمات **والتي نذكرها في النقاط التالية:** (غريبي، 2019 نقلا عن عبد المطلب وعبد الحميد 2000 ص37-38)

1. إن القرار الاستثماري هو قرار استراتيجي.

2. قرار غير معتاد حيث إن كل المجالات التطبيقية لدراسات الجدوى كلها لا يتم القيام بها إلا على فترات زمنية متباعدة".
3. إن القرار الاستثماري يترتب عليه تكاليف ثابتة مستغرقة ليس من السهل تعديلها أو الرجوع فيها.
4. يحيط بالقرار الاستثماري عددا من الإشكاليات والظروف التي من الضروري التغلب عليها في حالة عدم التأكد، وتغير في قيمة النقود ومشاكل عدم قابلية بعض المتغيرات للقياس الكمي وكلها تحتاج إلى أسس ومنهجية علمية للتعامل معها.
5. يمتد قرار الاستثمار دائما إلى الأنشطة المستقبلية، وبالتالي يرتبط غالبا بدرجة من المخاطرة.

مراحل اتخاذ القرار الاستثماري:

بالرغم من أهمية المراحل الأولية التي ينتجها متخذي القرارات الاستثمارية في اختيار بديل ما، فإن عملية اتخاذ القرار الاستثماري تكون النتيجة النهائية والأهم من بين كافة المراحل"، ويمكن تلخيص هذه المراحل في النقاط التالية: (شعاب وجدة، 2019ص16)

1. **مرحلة تكوين البدائل:** تتمثل مرحلة تكوين البدائل في عملية سد فجوه في الاستثمارات من خلال العمل على زيادة إمكانية اغتنام الفرص، والابتعاد عن التهديدات المتوقعة من البيئة الخارجية بالنسبة للمستثمر.
2. **مرحلة تقويم البدائل:** بعد تكوين البدائل فإن المستثمر يقوم بإجراء تقويم للبدائل بالاعتماد على معايير أهمها التوافق والملائمة مع البيئة الخارجية والداخلية ومبدأ الملائمة في الاستثمار.
3. **مرحلة المفاضلة بين البدائل:** تهدف مرحلة المفاضلة بين البدائل إلى تحديد البديل الاستثماري المناسب.

أهداف القرارات الاستثمارية:

يعتبر موضوع القرار الاستثماري من بين العديد من المواضيع التي تحظى باهتمام بالغ من قبل المتخصصين في العمل المالي والمصرفي، وهذا الاهتمام جاء من منطلق الأهداف الكمية التي يسعى القرار الاستثماري إلى تحقيقها، **والتي نوجز أهمها في النقاط التالية:** (الغالبي، 2013ص77)

1. تحقيق العائد والربحية المناسبة بحيث يكون ملائم لاستمرارية المشروع.
2. إيجاد سبل للحفاظ على رأس مال المشروع الأصلي من النقصان والتآكل من خلال عملية الاستثمار.
3. التفكير الدائم باختيار البدائل الاستثمارية التي تضمن استمرار وتدفق الدخل وزيادته.
4. ضمان السيولة اللازمة لمقاومة الظروف غير المعتادة والالتزامات المترتبة على القرار الاستثماري.

الأسس العلمية لاتخاذ القرار الاستثماري:

يجب على المستثمر عند قيامه باتخاذ قراره الاستثماري أن يبني قراره على أسس علمية"، **وتتمثل هذه الأسس في:** (الجعبري، 2015ص43 نقلا عن نشنش2009 ص4-5).

1. أن يقوم بتحديد الهدف الأساسي من عملية الاستثمار.
2. أن يقوم بتجميع المعلومات اللازمة والملاءمة لاتخاذ القرار.
3. أن يقوم بتحديد العوامل الملاءمة والمناسبة لعملية اتخاذ القرار.
4. ان يقوم بتقييم العوائد المتوقعة للبدائل الاستثمارية المتاحة.
5. أن يختار البديل الاستثماري المناسب للأهداف التي قام بوضعها.

الدراسة التطبيقية:

لتحقيق أهداف الدراسة تم جمع البيانات للحصول على البيانات الخاصة بالمتغير المستقل (الإفصاح المحاسبي)، والمتغير التابع (القرارات الاستثمارية) باستخدام استمارة الاستبانة كأداة لتجميع البيانات؛ ولكونها تعد أكثر سهولة لعرض وتحليل البيانات المتحصل عليها، وتم توزيع 103 استمارة استبيان واسترجع 80 استمارة والنسبة (77.7%). والجدول الاتي يبين عدد الاستمارات الموزعة والمسترجعة التي تم تحليلها وهو كالأتي:

جدول رقم (1): عدد الاستمارات الموزعة والمسترجعة

م	الوظيفة	عدد الاستبيانات الموزعة	عدد الاستبيانات المسترجعة	نسبة الارجاع
1	إدارة المحاسبة	50	43	% 86
2	إدارة المشاريع الاستراتيجية	20	15	%75
3	إدارة الائتمان	14	9	% 64.3
4	إدارة المساهمين	9	6	% 66.7
5	إدارة المخاطر	10	7	% 70
	المجموع	103	80	% 77.7

الأساليب الإحصائية المستخدمة:

وقد تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

1. النسب المئوية والتكرارات (Frequencies & Percentages)؛ لوصف عينة الدراسة.
2. المتوسط الحسابي والمتوسط الحسابي النسبي والانحراف المعياري. للتعرف على مستوى محاور الدراسة

3. اختبار ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha)؛ لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة.
4. اختبار كولمجوروف - سمرنوف Kolmogorov-Smirnov Test (K-S)لمعرفة ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه.
5. اختبار معامل الارتباط بيرسون؛ لدراسة العلاقة بين محاور الدراسة محل البحث.

تحليل الوصفي لبيانات الدراسة:

تحليل البيانات الديمغرافية عن المشاركين:

1. **تصنيف المشاركين حسب المؤهل العلمي:** يبين الجدول رقم (2) أدناه أن غالبية المشاركين في عينة الدراسة الحاصلين على شهادة البكالوريوس وبنسبة (62.5%)، بينما (28.8%) من المشاركين في عينة الدراسة الحاصلين على شهادة الماجستير، في حين أن (8.8%) من المشاركين في عينة الدراسة من غير المؤهلات الموجودة، ويتضح من ذلك أن غالبية المشاركين في عينة الدراسة لديهم القدرة العلمية الكافية للإجابة على فقرات الاستبانة بشكل مناسب، مما يعزز من مصداقية البيانات التي تم الحصول عليها، وحيث أن (91.3%) منهم يحملون درجة البكالوريوس والماجستير مما يؤكد أن المشاركين في عينة الدراسة يمتلكون وعيا كبيراً بجوانب الضعف والقوة في مصارفهم مما يجعلهم قادرين على تحديد مدى تطبيق دور الإفصاح المحاسبي في ترشيد القرارات الاستثمارية.

الجدول رقم (2): توزيع المشاركين حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة المئوية
بكالوريوس	50	%62
ماجستير	23	%28.8
غير ذلك	7	%8.8
المجموع	80	%100

2. **تصنيف المشاركين حسب التخصص العلمي: يتضح من الجدول رقم (3) أن (53.8%) من المشاركين في عينة الدراسة** تخصصهم العلمي محاسبة، بينما (22.5%) من المشاركين في عينة الدراسة تخصصهم العلمي إدارة أعمال، و(10%) تخصصهم تمويل ومصارف، وأن (2.5%) تخصصهم اقتصاد، أما التخصصات غير ذلك فكانت (11.3%)، ويتضح من غير ذلك أي لم يذكر تخصصهم، وأن غالبية المشاركين في عينة الدراسة أي ما يمثل (88.8%) من أصحاب التخصصات العلمية التي لها علاقة وثيقة بالدراسة ولديهم مؤهلات متخصصة في المحاسبة وإدارة الأعمال والتمويل والمصارف والاقتصاد تمكنهم من الإجابة على تساؤلات الاستبانة بشكل موضوعي ودقيق.

الجدول رقم (3): توزيع المشاركين حسب التخصص العلمي

التخصص	العدد	النسبة المئوية
محاسبة	43	%53.8
إدارة أعمال	18	%22.5
اقتصاد	2	%2.5
تمويل ومصارف	8	%10
غير ذلك	9	%11.3
المجموع	80	%100

3. **تصنيف المشاركين حسب الخبرة:**يتضح من الجدول رقم (4) أن (33.8%) من المشاركين في عينة الدراسة لديهم (15) سنة فأكثر من الخبرة العملية، بينما (20%) من المشاركين في عينة الدراسة لديهم خبرة عملية أقل من (5) سنوات، وأن (13.8%) تتراوح سنوات الخبرة العملية لديهم من (10) سنوات إلى أقل من (15) سنة، في حين أن (32.5%) تتراوح سنوات الخبرة العملية لديهم من (5) سنوات إلى أقل من (10) سنوات،، ويتضح من ذلك أن غالبية المشاركين في عينة الدراسة أي ما يمثل نسبة (80.1%) لديهم الخبرة العملية أكثر من (5) سنوات، وهذا يعني أن المشاركين في عينة الدراسة لديهم خبرة عملية عالية تمكنهم من الإجابة على تساؤلات الاستبيان بشكل مناسب.

جدول رقم (4): توزيع المشاركين حسب الخبرة العملية

الخبرة	العدد	النسبة المئوية
أقل من 5 سنوات	16	%20
من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات	26	%32.5
من 10 سنوات إلى أقل من 15 سنة	11	%13.8
من 15 سنة فأكثر	27	%33.8
المجموع	80	%100

4. **تصنيف المشاركين حسب المسمى الوظيفي:** يبين الجدول رقم (5) أن (35%) من المشاركين في عينة الدراسة مسماهم الوظيفي محاسب، بينما (23.8%) من المشاركين في عينة الدراسة مسماهم الوظيفي رئيس قسم المحاسبة، في حين أن (2.5%) من المشاركين في عينة الدراسة مسماهم الوظيفي مراجع داخلي، و(2.5%) مسماهم الوظيفي رئيس قسم المراجعة الداخلية، بينما (1.3%) مدير إدارة، و(3.8%) مدير عام، والمسمى الوظيفي الذي غير ذلك ولم يذكر فكان (31.3)، ويتضح من ذلك أن غالبية المشاركين في عينة الدراسة يمتلكون مراكز وظيفية ذي مستوي عالي وحساس، مما يعني أن المشاركين في عينة الدراسة يمتلكون القدرة الكافية للإجابة على تساؤلات الاستبانة.

جدول رقم (5): توزيع المشاركين حسب المسمى الوظيفي

المسمى الوظيفي	العدد	النسبة المئوية
محاسب	28	35
رئيس قسم المحاسبة	19	23.8
مراجع داخلي	2	2.5
رئيس قسم المراجعة الداخلية	2	2.5
مدير إدارة	1	1.3
مدير عام	3	3.8
غير ذلك	25	31.3
المجموع	80	%100

التحليل الوصفي للقسم الثاني من استمارة الاستبيان:

- **المحور الأول: كفاية المعلومات المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية المعدة في الشركات وفقا للنظام المحاسبي.**

من خلال نتائج الجدول (6) يتضح عدم موافقة لأكثر من نصف أفراد عينة الدراسة لعبارة رقم (1) "وجود دور بين كفاية المعلومات المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية المعدة وفقا للنظام المحاسبي وترشيد القرارات الاستثمارية"، وبوجه عام فإن المتوسط العام لبُعد كفاية المعلومات المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية المعدة في الشركات وفقا للنظام المحاسبي. قد بلغ (3.12) بانحراف معياري (0.76148) ووزن نسبي (62.4%)، وهو متوسط مقارنة بمستوى الوزن النسبي، مما يعني أن المستوى العام لبُعد كفاية المعلومات المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية المعدة في الشركات وفقا للنظام المحاسبي متوسطا.

جدول رقم (6): المتوسطات والانحرافات المعيارية لبُعد كفاية المعلومات المحاسبية

ر. م	العبارات	العدد/ النسبة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	كفاية المعلومات المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية المعدة وفقا لنظام المحاسبي دور في ترشيد القرارات الاستثمارية	العدد	5	17	25	24	9	2.8125	1.0919
		النسبة%	6.3	21.3	31.3	30	24		
2	يمكن الاعتماد على المعلومات المفصح عنها في القوائم والتقارير المالية في ترشيد قرارات الاستثمار	العدد	6	14	20	28	12	2.675	1.15589
		النسبة%	7.5	17.5	25	35	15		
3	تعتمد الشركات المستثمر فيها على المعلومات المفصح عنها في القوائم المالية عند اتخاذ القرارات الاستثمارية.	العدد	5	19	25	20	11	2.8375	1.13007
		النسبة%	6.1	23.8	31.3	25	13.8		
4	يمكن مساعدة الإدارة في ترشيد قرارات الاستثمار إلا عندما يكون هناك وضوح في المعلومات المفصح عنها	العدد	19	34	15	8	4	3.7000	1.09545
		النسبة%	23.8	42.5	18.8	10	5		
5	يمكن اتخاذ أي قرار استثماري رشيد إلا عندما يكون هناك إفصاح المحاسبي للمعلومات الموجودة في القوائم والتقارير المالية للشركات المستثمر فيها.	العدد	23	29	18	6	4	3.575	1.19889
		النسبة%	28.8	36.3	22.5	7.5	5		
المتوسط العام			3.12						
الانحراف المعياري			0.76148						
الوزن النسبي			%62.4						

- **المحور الثاني: الإفصاح المحاسبي المالي في قائمة المركز المالي للشركات:**

نلاحظ من الجدول (7) موافقة أفراد عينة الدراسة لعبارة رقم (1) "تساعد قائمة المركز المالي في اختيار البديل الأفضل من بين البدائل المطروحة"، وبوجه عام فإن المتوسط العام لبُعد الإفصاح المحاسبي المالي في قائمة المركز المالي للشركات. قد بلغ (2.925) بانحراف معياري (0.8303) ووزن نسبي (58.5%)، وهو متوسط مقارنة بمستوى الوزن النسبي، مما يعني أن المستوى العام لبُعد الإفصاح المحاسبي المالي في قائمة المركز المالي للشركات متوسطـا.

جدول رقم (7): المتوسطات والانحرافات لبُعد الإفصاح المحاسبي المالي في قائمة المركز المالي

ر. م	العبارات	العدد/ النسبة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	تساعد قائمة المركز المالي في اختيار البديل الأفضل من بين البدائل المطروحة.	العدد	5	17	28	18	12	2.8125	1.12614
		النسبة%	6.3	21.3	35	22.5	15		
2	تمكن قائمة المركز المالي من تقييم ومعرفة الوضع الحقيقي للشركة المستثمر فيها.	العدد	5	20	25	20	10	2.875	1.11803
		النسبة%	6.3	25	31.3	25	12.5		
3	تساعد قائمة المركز المالي في تحسين مستوى إدراك المستثمر بمواطن القوة والضعف من الناحية المالية.	العدد	8	22	27	21	2	2.8375	1.01188
		النسبة%	10	27.5	33.8	26.3	2.5		
4	تفصح الشركة المستثمر فيها عن جميع بنود عناصر المركز المالي بالقدر الكافي وبدون استثناء.	العدد	4	21	32	15	8	2.9750	1.03085
		النسبة%	5	26.3	40	18.8	10		
5	تفصح الشركة المستثمر فيها عن البنود الإضافية لقائمة المركز المالي بشكل مستقل ومناسب لعملياتها الاستثمارية	العدد	7	24	25	18	6	3.1000	1.08616
		النسبة%	8.8	30	31.3	22.5	7.5		
6	تقوم الشركات المستثمر فيها بالإفصاح عن نتيجة أنشطتها الاستثمارية وأرصدتها الدائنة والمدينة	العدد	6	17	32	17	8	2.9500	1.06617
		النسبة%	7.5	21.3	40	21.3	10		
المتوسط العام					2.925				
الانحراف المعياري					0.8377				
الوزن النسبي					%58.5				

- **المحور الثالث: الإفصاح المحاسبي المالي في قائمة الدخل للشركات:**بينت نتائج الجدول (8) تساوي ثلثي العينة تقريبا بين مؤيد ومعارض للعبارة رقم (1)" تفصح الشركات المستثمر فيها عن البيانات الاستثمارية في صلب قائمة الدخل"، وبوجه عام فإن المتوسط العام لبُعد الإفصاح المحاسبي المالي في قائمة الدخل للشركات قد بلغ (3.020) بانحراف معياري (0.9182) ووزن نسبي (60.4%)، وهو متوسط مقارنة بمستوى الوزن النسبي الموضح في الجدول (2.3)، مما يعني أن المستوى العام لبُعد الإفصاح المحاسبي المالي في قائمة الدخل للشركات متوسطا.

جدول رقم (8): المتوسطات والانحرافات لبُعد الإفصاح المحاسبي المالي في قائمة الدخل

ر. م	العبارات	العدد/ النسبة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	تفصح الشركات المستثمر فيها عن البيانات الاستثمارية في صلب قائمة الدخل.	العدد	10	17	27	15	11	3.0000	1.21176
		النسبة%	12.5	21.3	33.8	18.8	13.8		
2	تعرض الشركات المستثمر فيها تحليلا للمصروفات في قائمة الدخل وذلك على حسب طبيعتها أو عملها في الجانب الاستثماري.	العدد	10	21	24	16	9	3.0875	1.19274
		النسبة%	12.5	26.3	30	20	11.3		
3	تقوم الشركات المستثمر فيها بالإفصاح عن المعلومات الإضافية حول طبيعة المصروفات مثل مصاريف الاستثمار.	العدد	4	24	33	11	8	3.0625	1.02307
		النسبة%	5	30	41.3	13.8	10		
4	تفصح الشركات المستثمر فيها عن	العدد	6	22	28	16	8	3.0250	1.09052

	الإيضاحات للبيانات المالية في قائمة الدخل ليسهل فهمها ومقارنتها مع البيانات الاستثمارية.	النسبة%	7.5	27.5	35	20	10		
5	تمكن قائمة الدخل من تقييم أداء الشركات المستثمر فيها بشكل أكثر مصداقية ولكي تساعد المستثمرين على اتخاذ القرارات الاستثمارية.	العدد	5	21	27	17	10	2.9250	1.11122
		النسبة%	6.3	26.3	33.8	21.3	12.5		
المتوسط العام			3.0200						
الانحراف المعياري			0.9182						
الوزن النسبي			%60.4						

- **المحور الرابع: ترشيد القرارات الاستثمارية:**نلاحظ من الجدول (9) موافقة أفراد عينة الدراسة لعبارة رقم (1) "يمكن معرفة كفاءة القرارات الاستثمارية للشركة المستثمر فيها إلا عندما تفصح وتعطي معلومات واضحة ومفصلة عن أدائها." وبوجه عام فإن المتوسط العام لبُعد ترشيد قرارات الاستثمار للمصارف قد بلغ (3.3625) بانحراف معياري (**0.7137**) ووزن نسبي (67.25%)، وهو متوسط مقارنة بمستوى الوزن النسبي، مما يعني أن المستوى العام لبُعد ترشيد قرارات الاستثمار في المصارف التجارية في مدينة بنغازي متوسطا.

جدول رقم (8): المتوسطات والانحرافات لبُعد ترشيد القرارات الاستثمارية

ر.م	العبارات	العدد/ النسبة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	يمكن معرفة كفاءة القرارات الاستثمارية للشركة المستثمر فيها إلا عندما تفصح وتعطي معلومات واضحة ومفصلة عن أدائها.	العدد	17	26	24	9	4	3.5375	1.10171
		النسبة%	21.3	32.5	30	11.3	5		
2	يكمن الحصول علي معلومات لمتخذي القرارات الاستثمارية ذات جودة عالية في إعداد القوائم المالية للشركة المستثمر فيها إلا عندما يتم تطبيق مبدأ العرض والإفصاح العام	العدد	15	32	23	6	4	3.6000	1.0385
		النسبة%	18.8	40	28.8	7.5	5		
3	يمكن اتخاذ أي قرار استثماري رشيد إلا عندما تفصح عن البيانات المالية للشركات المستثمر فيها.	العدد	21	24	21	8	6	3.7625	1.10515
		النسبة%	26.3	30	26.3	10	7.5		
4	يتمكن المستثمرين من تحصيل المعلومات الواردة في الميزانية العمومية باستخدام نماذج محددة لاتخاذ القرار الاستثماري.	العدد	4	22	26	18	10	2.9000	1.09775
		النسبة%	5	27.5	32.5	22.5	12.5		
5	تقوم الشركة المستثمر فيها بالإفصاح عن فعالية القرارات الاستثمارية من خلال القوائم والتقارير المالية الخاصة بها	العدد	7	19	31	14	9	3.0125	1.10801
		النسبة%	8.8	23.8	38.8	17.5	11.3		
المتوسط العام			3.3625						
الانحراف المعياري			0.7137						
الوزن النسبي			%67.25						

اختبار فرضيات الدراسة والنتائج والتوصيات:

اختبار فرضيات الدراسة في هذا الشأن سيتم بناء نموذج قياس لقياس الإفصاح المحاسبي وفيه يتم التحقق من صحة الفرضية الرئيسية **وذلك على النحو التالي:**

- **الفرضية الرئيسية:** وتنص على أنه " يوجد دور للإفصاح المحاسبي في ترشيد القرارات الاستثمارية في المصارف التجارية في مدينة بنغازي."، ولتحقق من صحة الفرضية تم استخدام تحليل معامل ال المتعدد لجميع المتغيرات، وذلك عند مستوى الدلالة الإحصائية (α=0.05)؛ تستخدم بشكل أساسي في معرفة أي المتغيرات المستقلة محل الدراسة (الافصاح المحاسبي) أكثر علاقة مع المتغير التابع (القرارات الاستثمارية)، فعند دراسة علاقة مجموعة من المتغيرات المستقلة مع متغير تابع يمكن بناء النموذج لجميع متغيرات الدراسة (المستقلة) في تفسير التباين الحاصل في المتغير التابع، حيث تشير نتائج معامل الارتباط المتعدد لجميع متغيرات المستقلة مع المتغير التابع (القرارات الاستثمارية) كما يلي:

- **الفرضية الصفرية الرئيسية:** لا يوجد دور للإفصاح المحاسبي في ترشيد القرارات الاستثمارية في المصارف التجارية في مدينة بنغازي.
- **الفرضية البديلة الرئيسية:** يوجد دور للإفصاح المحاسبي في ترشيد القرارات الاستثمارية في المصارف التجارية في مدينة بنغازي.

جدول رقم (9): نتائج تحليل معامل الارتباط المتعدد

المتغير المستقل	قيم المعاملات الغير قياسية	الخطأ المعياري للمعاملات	قيم المعاملات القياسية	اختبار معنوية المعاملات النموذج		اختبار معنوية النموذج (ANOVA)		Collinearity Statistics
				إحصائي الاختبار (T)	القيمة الاحتمالية -P value	إحصائي الاختبار (F)	القيمة الاحتمالية P-value	معامل تضخم التباين
X1	.587	.087	.626	6.758	.000	26.341	.000	1.331
X2	.155	..092	.182	1.687	.000			1.800
X3	-.032	.079	-.042	-0.411	.000			1.580
R=0.71 R^2=0.51 Adjusted R Square=0.49 Std. Error of the Estimate=0.50								

من اجل معرفة العلاقة بين المتغير التابع ترشيد القرارات الاستثمارية Y والمتغيرات المستقلة (كفاية المعلومات المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية المعدة في الشركات وفقاً للنظام المحاسبي X1- الإفصاح المحاسبي المالي في قائمة المركز المالي للشركات X2- الإفصـاح المحاسبي المالي في قائمة الدخل للشركات X3) تم استخدام نموذج الارتباط المتعدد جدول رقم (14.3). واظهرت النتائج ان نموذج معنوي وذلك من خلا قيمة (F) البالغة 26.341 بدلالة معنوية (0.000) حيث كانت اصغر من مستوى المعنوية (α = 0.05) وتفسر النتائج ان المتغيرات المستقلة تفسر 51% من التغير الحاصل في ترشيد القرارات الاستثمارية وذلك بالنظر في معامل التحديد R2، وحيث جاءت جميع قيم المعاملات غير القياسية التي توضح العلاقة بين ترشيد القرارات الاستثمارية والمتغيرات المستقلة والتي كانت قيمها ذات دلالة معنوية على حسب قيم احصائي الاختبار (T) والدلالة المرتبطة بها ويعني ذلك كلما تحسنت المتغيرات المستقلة بمقدار (0.587 , 0.155 , -0.32) وحدة على توالي تحسن مستوى ترشيد القرارات الاستثمارية.

كما يوضح الجدول نتائج اختبار التعددية الخطية حيث كشفت النتيجة ان معامل تضخم التباين للنموذج كانت جميعها أصغر من 3 مما يشير الى عدم وجود مشكلة التعددية الخطية بين المتغيرات للنموذج، ولذلك تم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنه " يوجد دور للإفصاح المحاسبي في ترشيد القرارات الاستثمارية في المصارف التجارية في مدينة بنغازي**"**

اختبار الفرضيات الفرعية للفرضية الرئيسية:

يمكن التحقق من خلال إجراء نموذج الارتباط البسيط لكل متغير من المتغيرات المستقلة على حدة مع المتغير التابع الذي يمثل القرارات الاستثمارية، **وذلك على النحو الآتي:**

1. الفرضية الفرعية الاولي:

- **الفرضية الصفرية**: لا يوجد دور ذو دلالة معنوية بين كفاية المعلومات المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية المعدة وفقا للنظام المحاسبيX1 وترشيد القرارات الاستثمارية.Y
- **الفرضية البديلة**: يوجد دور ذو دلالة معنوية بين كفاية المعلومات المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية المعدة وفقا للنظام المحاسبيX1 و ترشيد القرارات الاستثمارية.Y

جدول رقم (10): نتائج نموذج الارتباط البسيط بين كفاية المعلومات المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية المعدة في الشركات وفقا للنظام المحاسبي X1 وترشيد القرارات الاستثمارية Y

المتغير المستقل	قيم المعاملات الغير قياسية	الخطأ المعياري للمعاملات	قيم المعاملات القياسية	اختبار معنوية المعاملات النموذج		اختبار معنوية النموذج (ANOVA)	
				إحصائي الاختبار (T)	القيمة الاحتمالية value-P	إحصائي الاختبار (F)	القيمة الاحتمالية P-value
الثابت	1.316	.243	-	5.407	.000	74.780	.000
X_1	.656	.076	.700	8.648	..000		
R=0.70 R^2=0.48 Adjusted R Square=0.48 Std. Error of the Estimate=0.51							

يتضح من جدول (10) ان قيمة معامل الارتباط بين المتغير التابع ترشيد القرارات الاستثمارية Y والمتغير المستقل كفاية المعلومات المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية المعدة في الشركات وفقا للنظام المحاسبيX1 قد بلغت (0.70) وهذا يدل على وجود ارتباط طردي قوي بينهما وان قيمة معامل التحديد (التفسير) بلغت 0.48 أي ان 48% من التغير في ترشيد القرارات الاستثمارية يفسره المتغير كفاية المعلومات المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية المعدة في الشركات وفقا للنظام المحاسبي و52% الباقية تدل على وجود متغيرات أخرى لها علاقة بترشيد القرارات الاستثمارية غير متغير كفاية المعلومات المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية المعدة في الشركات . وقيمة F بلغت (74.780) وقيمة الدلالة الإحصائية (0.000) وهذه القيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (α = 0.05) بهذا يتم رفض الفرضية الصفرية والتي تنص على لا يوجد دور ذو دلالة معنوية بين كفاية المعلومات المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية المعدة في الشركات وفقا للنظام المحاسبي X1وترشيد القرارات الاستثمارية Yوقبول الفرضية البديلة القائلة يوجد دور ذو دلالة معنوية بين كفاية المعلومات المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية المعدة في الشركات وفقا للنظام المحاسبي X1وترشيد القرارات الاستثمارية Y

2. **الفرضية الفرعية الثانية**:

- **الفرضية الصفرية**: لا يوجد دور ذو دلالة معنوية بين الإفصاح المحاسبي المالي في قائمة -المركز المالي للشركات X2و ترشيد القرارات الاستثمارية Y
- **الفرضية البديلة**: يوجد دور ذو دلالة معنوية بين الإفصاح المحاسبي المالي في قائمة المركز المالي للشركات X2 وترشيد القرارات الاستثمارية Y

جدول رقم (11): نتائج نموذج الارتباط البسيط بين الإفصاح المحاسبي المالي في قائمة المركز المالي للشركات X2 وترشيد القرارات الاستثمارية Y

اختبار معنوية النموذج (ANOVA)		اختبار معنوية المعاملات النموذج		قيم المعاملات القياسية	الخطأ المعياري للمعاملات	قيم المعاملات الغير قياسية	المتغير المستقل
القيمة الاحتمالية P-value	إحصائي الاختبار (F)	القيمة الاحتمالية -P value	إحصائي الاختبار (T)				
.000	21.295	.000	8.492	-	.260	2.208	التابث
		..000	4.615	.463	.086	.395	X_2
R=0.46 R^2=0.21 Adjusted R Square=0.20 Std. Error of the Estimate=0.64							

يتضح من جدول (11) ان قيمة معامل الارتباط بين المتغير التابع ترشيد القرارات الاستثمارية Yوالمتغير المستقل لإفصاح المحاسبي المالي في قائمة المركز المالي للشركاتX2 قد بلغت (0.46) وهذا يدل على وجود ارتباط طردي متوسط بينهما وان قيمة معامل التحديد (التفسير) بلغت 0.21أي ان 21% من التغير في ترشيد القرارات الاستثمارية يفسره المتغير لإفصاح المحاسبي المالي في قائمة المركز المالي للشركاتX2 و 79% الباقية تدل على وجود متغيرات أخرى لها دور في مستوى ترشيد القرارات الاستثمارية غير متغير لإفصاح المحاسبي المالي في قائمة المركز المالي للشركات X2 . وقيمة F بلغت (21.295) وقيمة الدلالة الإحصائية (0.000) وهذه القيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (α = 0.05) بهذا يتم رفض الفرضية الصفرية والتي تنص على لا يوجد دور ذو دلالة معنوية بين الإفصاح المحاسبي المالي في قائمة المركز المالي للشركاتX2 و ترشيد القرارات الاستثمارية Y وقبول الفرض القائل يوجد دور ذو دلالة معنوية بين الإفصاح المحاسبي المالي في قائمة المركز المالي للشركاتX2 و ترشيد القرارات الاستثمارية Y.

3. **الفرضية الفرعية الثالثة**:

- **الفرضية الصفرية**: لا يوجد دور ذو دلالة معنوية بين الإفصـــاح المحاسبي المالي في قائمة الدخل للشركاتX3 وترشيد القرارات الاستثمارية Y
- **الفرضية البديلة**: يوجد دور ذو دلالة معنوية بين الإفصـــاح المحاسبي المالي في قائمة الدخل للشركاتX3 وترشيد القرارات الاستثمارية Y

جدول رقم (12): نتائج نموذج الارتباط البسيط بين الإفصـــاح المحاسبي المالي في قائمة الدخل للشركاتX3 وترشيد القرارات الاستثمارية Y.

المتغير المستقل	قيم المعاملات الغير قياسية	الخطأ المعياري للمعاملات	قيم المعاملات القياسية	اختبار معنوية المعاملات النموذج		اختبار معنوية النموذج (ANOVA)	
				إحصائي الاختبار (T)	القيمة الاحتمالية value-P	إحصائي الاختبار (F)	القيمة الاحتمالية P-value
التابث	2.658	.265	-	10.035	.000	7.722	0.007
X_3	.233	.084	.300	2.779	.007		
85 Std. Error of the Estimate=0.6078 Adjusted R Square=0.09 R^2=0..0.30R=							

يتضح من جدول (12) ان قيمة معامل الارتباط بين المتغير التابع ترشيد القرارات الاستثمارية Yوالمتغير الإفصـــاح المحاسبي المالي في قائمة الدخل للشركات X3 قد بلغت (0.30) وهذا يدل على وجود ارتباط طردي ضعيف بينهما وان قيمة معامل التحديد (التفسير) بلغت 0.09 أي ان 9% من التغير في ترشيد القرارات الاستثمارية يفسره المتغير الإفصـــاح المحاسبي المالي في قائمة الدخل للشركات X3 و 91% الباقية تدل على وجود متغيرات أخرى لها دور في مستوى ترشيد القرارات الاستثمارية غير متغير الإفصـــاح المحاسبي المالي في قائمة الدخل للشركات X3. وقيمة F بلغت (7.722) وقيمة الدلالة الإحصائية (0.007) وهذه القيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (α = 0.05) بهذا يتم رفض الفرضية الصفرية والتي تنص على لا يوجد دور ذو دلالة معنوية بين الإفصـــاح المحاسبي المالي في قائمة الدخل للشركاتX3 و ترشيد القرارات الاستثمارية Y وقبول الفرض القائل يوجد دور ذو دلالة معنوية بين الإفصـــاح المحاسبي المالي في قائمة الدخل للشركاتX3 و ترشيد القرارات الاستثمارية Y.

نتيجة اختبار فرضيات الدراسة:

من خلال مقارنة نتائج التحليلات الإحصائية للدراسة (الاستنتاجات العملية) بفرضياتها (الاستنتاجات النظرية)، يمكننا القول بوجود علاقة ذات دلالة احصائية بين الافصاح المحاسبي وترشيد القرارات الاستثمارية، بمعنى قبول جميع الفرضيات التي تنص على أنه " يوجد دور للإفصـــاح المحاسبي في ترشيد القرارات الاستثمارية ".

النتائج والتوصيات:

النتائج:

سنقوم بعرض أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، وذلك بعد أن تم تحليل البيانات واختبار الفرضيات الفرعية لهذه الدراسة؛ وذلك من أجل الوصول لمعرفة: هل يوجد دور للإفصـــاح المحاسبي في ترشيد القرارات الاستثمارية؟

ولقد تم التوصل إلى إثبات الفرضية الرئيسة لهذه الدراسة وهي:

- يوجد دور للإفصاح المحاسبي في ترشيد القرارات الاستثمارية في المصارف التجارية بمدينة بنغازي.

وبناء على الجانب النظري لهذه الدراسة والجانب الميداني، **يمكن أن نلخص أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة في الآتي:**

1. **النتائج لتحديد المستويات:**

- أظهرت النتائج أن كفاية المعلومات المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية المعدة في الشركات وفقا للنظام المحاسبي كانت متوسطة المستوي من وجهة نظر عينة الدراسة.
- كما بينت نتائج عينة الدراسة أن المستوى الإفصاح المحاسبي المالي في قائمة المركز المالي للشركات كانت متوسط المستوي من وجهة نظر عينة الدراسة.
- أوضحت النتائج حسب رأي جميع أفراد عينة الدراسة أن المستوى العام لبُعد الإفصاح المحاسبي المالي في قائمة الدخل للشركات متوسطا.
- بشكل عام مستوى الافصاح المحاسبي في الشركات كان متوسطا المستوي من وجهة نظر عينة الدراسة.
- أما بنسبة لترشيد قرارات الاستثمار في المصارف التجارية في مدينة بنغازي كانت متوسطة المستوي من وجهة نظر عينة الدراسة.

2. **النتائج لتحديد العلاقة بين الافصاح المحاسبي وترشيد قرارات الاستثمار:**

- بينت نتائج عن وجود دور ذو دلالة معنوية بين كفاية المعلومات المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية المعدة في الشركات وفقا للنظام المحاسبيX1 و ترشيد القرارات الاستثمارية .Y
- بينت نتائج أيضاً عن وجود دور ذو دلالة معنوية بين الإفصاح المحاسبي المالي في قائمة المركز المالي للشركات X2وترشيد القرارات الاستثمارية Y
- أسفرت نتائج عن وجود دور ذو دلالة معنوية بين الإفصـــاح المحاسبي المالي في قائمة الدخل للشركاتX3 وترشيد القرارات الاستثمارية Y

التوصيات:

بناء على النتائج التي تم التوصل إليها من خلال هذه الدراسة يمكن تقديم مجموعة من التوصيات التي قد تسهم في حل مشكلة الدراسة:

1. إجراء المزيد من الدراسات الميدانية لدور الإفصاح المحاسبي وترشيد القرارات لأهمية الموضوع.
2. العمل على زيادة وعي المستثمرين بأهمية القوائم المالية المفصح عنها التي تم دراستها عند ترشيد القرارات الاستثمارية.
3. ضرورة الإفصاح عن البيانات المالية للشركات عن طريق التقارير والقوائم المالية لترشيد القرارات الاستثمارية الرشيدة.
4. العمل على مساعدة الإدارة في ترشيد القرارات الاستثمارية، وذلك من خلال الوضوح في المعلومات المفصح عنها.
5. ضرورة وجود تحليل لجميع بنود القوائم المالية المفصح عنها بالقدر الكافي وبدون استثناء.

قائمة المراجع:

1. أبو نصار، محمد حسين، علي عبد القادر الذنيبات (2005) " أهمية تعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية ومدي كفاءتها في تلبية احتياجات مستخدمي البيانات المالية "، العدد 1، مجلد دراسات في العلوم الإدارية، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.
2. أبوزيد، محمد المبروك (2005)" المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية"، ايتراك للطباعة والنشر، مصر.
3. إدريس، محمود رمزي (2015) "تقييم التزام المصارف الإسلامية العاملة في سوريا بمتطلبات العرض والإفصاح في قوائمهما المالية وفقا للمعيار المحاسبي الإسلامي رقم (1)، دراسة تطبيقية، جامعة دمشق، سوريا.
4. الأمير، الفاتح، أبكر رماح، الحجازي عبد المنعم، ادرسي محمد (2017) "دور الإفصاح المحاسبي في ترشيد القرارات الاستثمار في المصارف التجارية، بحث بكالوريوس، دراسة حالة، كلية الدراسات العليا ن قسم المحاسبة والتمويل، جامعة السودان، السودان.
5. بن حمادي، سمية (2017) "الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية"، رسالة ماجستير أكاديمي، دراسة حالة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعه عبد الحميد ابن باديس، الجزائر.
6. تشوي، فريدريك؛ أن فروست، كارول؛ ميك، جاري، (2004) " المحاسبة الدولية "، تعريب: زايد، محمد عصام الدين، مراجعة: حجاج، حامد، دار المريخ، السعودية.
7. تطاوي على ويوسفي مبروك وموساوي عبد القادر (2015) "تقييم فعالية الربحية التجارية للمشروع الاستثماري بمعيار VAN، رسالة ماجستير، دراسة حالة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية أدرار، الجزائر.
8. الجعبري، إبراهيم محمود إبراهيم (2015) "دور الإفصاح المحاسبي في اتخاذ القرار الاستثماري، رسالة ماجستير، دراسة تطبيقية، جامعة الأزهر، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، غزة، فلسطين.
9. الجميلي، هدي أمين عليوي (2016) "قياس درجة الشفافية في الإفصاح المحاسبي للشركات الصناعية العراقية المدرجة بسوق العراق للأوراق المالية والتوقعات المستقبلية لها"، رسالة ماجستير، دراسة تطبيقية، جامعة كربلاء، العراق.
10. حامدي، نوح (2012) "القوائم المالية ودورها في اتخاذ القرارات المالية"، رسالة ماجستير، دراسة مؤسسة ونسيج وتجهيز بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة محمد خيضر، الجزائر.
11. حايبة، احمد (2020)" العوامل المؤثرة على عملية الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية "، دراسة حالة لاراء الخبراء المحاسبيين في الجزائر العاصمة، الجزائر.
12. حمادة، رنا محمد الغريب (2022) "أثر التمويل السلوكي على قرار الاستثمار في سوق الأوراق المالية المصرية، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، المجلد الثالث، العدد الثاني، الجزء الثالث، كلية التجارة، جامعة دمياط، مصر.
13. دحدوح حسين أحمد، حمادة رشا أنور (2014) " دور الإفصاح الاختياري في تعزيز الثقة بالتقارير المالية للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية "، دراسة ميدانية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق.
14. رحمون، بن سليم (2019) "أثر الإفصاح المحاسبي على جودة القرارات الاستثمارية، رسالة ماجستير، دراسة حالة، جامعة محمد خضر، بسكرة، الجزائر.
15. رحمون، سليم بن (2019)" أثر الإفصاح المحاسبي على جودة القرارات الاستثمارية، دراسة حالة، رسالة ماجستير، جامعة محمد خضر، بسكرة، الجزائر.
16. زيد، حياة (2015) "دور التحليل الفني في اتخاذ قرار الاستثمار بالأسهم "دراسة تطبيقية فيمن عينة أسواق المال العربية (الأردن، السعودية، وفلسطين)، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر–بسكرة، الجزائر.

17. شادو، عبد اللطيف (2014)" القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق المعايير المحاسبة الدولية IAS IFRS "، رسالة ماجستير، دراسة ميدانية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قصدي مرباح، الجزائر.
18. صقور، رنا علي (2014) "دور الإفصاح المحاسبي في الحد من ممارسات إدارة الأرباح"، دراسة ميدانية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، قسم المحاسبة، جامعة دمشق، سوريا.
19. عبد المطلب، عبد الحميد (2000) "دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
20. العكر، معتز برهان جميل (2010) "أثر مستوى الإفصاح المحاسبي في البيانات المالية المنشورة على تداعيات الأزمة المالية في القطاع المصرفي الأردني، دراسة ميدانية، رسالة ماجستير، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، قسم المحاسبة، الأردن.
21. علي أبو، مي عثمان (2022) " دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار، المجلة الاكاديمية والأبحاث والنشر العلمي، المملكة العربية السعودية.
22. غريبي، هدي (2019) "تقييم الإفصاح المحاسبي عن التدفقات النقدية وأثره على القرار الاستثماري"، رسالة ماجستير، دراسة حالة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التيسرية، جامعة قاصدي مرياح، الجزائر.
23. قادري، أحلام، هزوات، فاطيمة، (2020) "تقييم جودة الإفصاح المحاسبي وفق المعيار المحاسبي الدولي (LAS01) ومدى توافقه مع النظام المحاسبي المالي (SCF)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بن الصديق بن يحي، جيجل، الجزائر
24. كرجي، باقر محمد (2017)" الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية ودوره في ترشيد قرارات الاستثمارية، دراسة ميدانية، مجلة القادسية، جامعة القادسية، العراق.
25. لايقة، رولا كاسر (2007) "القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف ودورهما في ترشيد قرارات الاستثمار، دراسة تطبيقية، جامعة تشرين، سوريا.
26. مارق، سعد محمد (2009) " قياس مستوي الإفصاح الاختياري في التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة السعودية، مجلة جامعة عبد الملك عبدالعزيز م. 23، ع.1) ص131-174.
27. محمود جمام، دباش أميرة (2017) "أثر عدالة الإفصاح المحاسبي في ترشيد القرارات الاستثمارية "، دراسة حالة، مقاله علمية، مجلة دراسات وأبحاث، العدد رقم 26، جامعة أم البواقي، الجزائر.
28. مخلوف، أحمد (2009) " الازمة المالية العالمية واستشراف الحل باستخدام مبادئ الإفصاح والشفافية وحوكمة الشركات من منظور إسلامي، الملتقي العلمي الدولي حول الازمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف.
29. مطر، محمد (2004) " التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية "، دار وائل، عمان.
30. مطر حمد (1999) "إدارة الاستثمارات "، مؤسسة وراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
31. مطر، محمد(2009) " إدارة الاستثمار الإطار النظري والتطبيقات العملية" دار وائل للنشر، عمان، الأردن.
32. المطيري، فلاح حمود (2010)" الأهمية النسبية للإفصاح المحاسبي في اتخاذ قرارات الإقراض، دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الكويت.
33. معافي، نوري محمد (2015) "مدي إدراك أهمية قائمة التدفقات النقدية في ترشيد القرارات الاستثمارية بصندوق الضمان الاجتماعي"، دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير، الأكاديمية الليبية فرع مصراته، ليبيا.
34. ملاح أمال (2017) "الإفصاح المحاسبي بالتكاليف البيئية في القوائم المالية "، رسالة ماجستير، دراسة حالة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التسييرية، جامعة أم البواقي، الجزائر.
35. الملحم عدنان (2003) " معوقات وأسباب عدم الالتزام بالتطبيق الكلي لمتطلبات الإفصاح المحاسبي في الشركات المساهمة السعودية، دراسة ميدانية، المجلة العربية للمحاسبة 6(1).
36. نشنش سليمة (2009) " دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار الاستثماري المالي"، موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي، جامعة محمد بوضياف، الجزائر.